1 March 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الخامسة والخمسون
٢٢ شباط/فبراير – ٤ آذار/مارس ٢٠١١
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

المبادرات الأساسية على صعيد السياسات وبناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني: التركيز على التعليم والتدريب

موجز مقدم من مدير المناقشة

١ - في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماعا لفريق خبراء تفاعلي كان عنوانه "المبادرات الأساسية على صعيد السياسات وبناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني: التركيز على التعليم والتدريب". وكان اجتماع فريق الخبراء التفاعلي هذا جزءاً من نظر اللجنة في موضوعها ذي الأولوية "إمكانية حصول النساء والفتيات على

* E/CN.6/2011/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تعزيز إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص للعمل اللائق والمتفرغ".

٢ - وقد تولى إدارة المناقشة السيد Tetsuya Kimura، نائب رئيس اللجنة. وكان أعضاء الفريق هم: السيدة Diana Serafini، نائبة وزير الإدارة التعليمية، بوزارة التعليم والثقافة، في باراغواي، والسيدة Subhangi Herath، المحاضرة الأقدم في علم الاجتماع، بجامعة كولومبو، في سري لانكا، والسيدة Ilze Trapenciere، الباحثة بمعهد الفلسفة وعلم الاجتماع، في جامعة لاتفيا؛ والسيدة Gulser Corat، مديرة شعبة المساواة بين الجنسين، بمكتب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٣ - وسلط المشاركون الضوء على طائفة متنوعة من الآليات المؤسسية والأحكام الدستورية والتشريعية والخطط والسياسات والبرامج الموضوعة للتصدي للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات داخل نظم التعليم وأثناء انتقالهن إلى العمل والعمالة اللائقين. وتوجد لدى البلدان خطط طويلة الأجل لتوفير التعليم للجميع ولمحو الأمية على الصعيد الوطني يجري تنفيذها وتتضمن المساواة بين الجنسين بوصفها أولوية أساسية. وقد أثبت التعاون فيما بين الوزارات، وآليات المحاسبة، وتنمية القدرات في جميع الوزارات فعالية بوجه خاص في إدماج المنظور الجنساني في نظم التعليم وكذلك في التصدي للتنميطات الجنسانية في المجتمع. ووُضعت خطط واستراتيجيات محددة للتصدي للفجوات بين الجنسين في عدد من التخصصات من بينها العلم والتكنولوجيا، والرياضيات، والهندسة، والهندسة المعمارية. وما زالت تلزم جهود متضافرة لرصد التقدم الذي تحرزه النساء والفتيات في نظم التعليم ولتقييم ذلك التقدم على نحو منهجي. وهذا يتطلب توافر بيانات وإحصاءات عالية الجودة بشأن معدلات قيد النساء والرجال والبنات والبنين في التعليم وانتظامهم فيه وإتمامهم له، وكذلك بشأن نوعية التعليم.

٤ - ومع أن ثمة خططا تعليمية وطنية كبيرة تنطوي على مبادئ ومعايير قوية تتعلق بالمساواة بين الجنسين، فإنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى مخصصات مقابلة من الموارد المالية. ويمكن أن تكون الميزنة المستجيبة للمنظور الجنساني أداة فعالة في المساعدة على كفالة تعزيز المخصصات من الموارد والحصول المتكافئ على التعليم بالنسبة للبنات والبنين على حد سواء.

٥ - ومع أن كثرة من البلدان المنخفضة الدخل قد صعّدت جهودها لتخصيص موارد محلية لقطاع التعليم، فإن تلك الجهود ما زالت غير كافية ومتفاوتة، فضلا عن أن الموارد المتاحة لا تفي بالمراد. وفي سياق الأزمة المالية والاقتصادية، أجرى بعض الحكومات

تخفيضات في الميزانية في قطاع التعليم. ووفقا لتقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع الصادر عن اليونسكو في سنة ٢٠١٠، سيلزم مبلغ يقدر بـ ١٦ بليون دولار سنويا للوفاء بأهداف التعليم للجميع في البلدان المنخفضة الدخل. وبالمقارنة، فإن النفقات العسكرية على نطاق العالم، التي بلغت ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩، تتجاوز أكثر من ١٠٠ مرة المبلغ اللازم لسد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التعليم للجميع. وستلزم مساعدة خارجية، بما في ذلك مساعدة إنمائية رسمية، للوفاء بهذه الأهداف. ويتزايد في قطاع التعليم تجلي أشكال مبتكرة من الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص، وآليات تمويلية مبتكرة. ومن المهم أن تصل أشكال التمويل الجديدة هذه إلى من هم الأكثر تهميشا، ومن بينهم النساء والفتيات اللائي يعشن في مناطق تشهد نزاعات وفي المناطق الريفية.

٦ - والتعليم والتدريب النظاميان وغير النظاميين يشكل كلاهما عنصرين مهمين من عناصر النظم التعليمية. كذلك فإن التعليم والتدريب المهنيين اللذين يتسمان بجودة عالية ويعدان الأفراد لعالم العمل، وللحياة، على نحو أعم، ليسا ضروريين فحسب للمجتمع القائم على المعرفة، بل لا بد منهما أيضا للتنمية الاقتصادية. ومع ذلك ما زالت المرأة تواجه حواجز في الحصول على تدريب مهني، نتيجة لجملة أمور منها انخفاض القبول الاجتماعي لهذا التدريب، والمسؤوليات الأسرية، وانعدام الثقة بالنفس، وبُعد المسافات عن مؤسسات التعليم. وقد اشتملت الجهود الرامية إلى زيادة حصول المرأة على فرص التعليم والتدريب المهنيين على حملات إعلامية، وجداول زمنية مرنة، ومنهجيات للتعليم والتدريب المهنيين مراعية للمنظور الجنساني. ويلزم بذل جهود إضافية لكفالة إسهام برامج التعليم والتدريب المهنيين في التعلم مدى الحياة وتصميمها على نحو يجذب المرأة والرجل إلى قطاعات عمل غير تقليدية وجديدة.

٧ - ونوعية التعليم أساسية لترجمة المكاسب التعليمية إلى فرص عمالة. ويلزم إيلاء اهتمام عاجل لهذه المسألة لأن أطفالا كثيرين، لا سيما الإناث، يتركون المدرسة بدون اكتساب المهارات الأساسية المتعلقة بمعرفة القراءة والكتابة ومهارات حساب الأعداد أو المعرفة والمهارات التي يمكن تسويقها والتي تلزم في سوق العمل حاليا الذي يتسم بالتنافس، بما في ذلك مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومن أبعاد التعليم الجيد محتوى المناهج الدراسية، الذي يزود النساء والفتيات بهذه المهارات. وقد وُضعت مبادئ توجيهية لإدماج المنظورات الجنسانية في المناهج الدراسية، وينبغي إعطاء أولوية لجعل التدريب على تنمية المهارات جزءا من المناهج الدراسية القائمة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون التدريب النظامي على المهارات ذات الصلة بسوق العمل حاليا، من قبيل مهارات التفكير الانتقادي، وحل المشاكل، وتعلّم أساسيات الحاسوب، جزءا من التعليم الجيد. وينبغي أيضا إدماج

التعليم الذي يساعد النساء والفتيات على أن تكون اختياراتهن في الحياة هي اختيارات واعية، من قبيل التعليم بشأن الجنس، ضمن المناهج الدراسية.

٨ - وقد أسهمت التنميطات الجنسانية في المناهج والكتب المدرسية النظامية في وجود فصل بين الجنسين في الخيارات المهنية للطلبة الذكور وللطالبات. واتخذت بلدان كثيرة خطوات لإعادة تصميم مواد التعليم لتزيل منها الصور ذات المنظور الجنساني والممارسات التمييزية. وساعدت المبادرات التي تجعل البنات والبنين يطلعون على طائفة واسعة من المهن، من قبيل مبادرة أيام ''إحضار الابنة/الابن إلى العمل''، وحملات التوعية لعرض تنوع من المهن، على مكافحة التنميطات الجنسانية. وأدت القدوة الإيجابية التي تمثلها إناث، لا سيما في المجتمعات الريفية والنائية، وكذلك المنح الدراسية، إلى تشجيع الفتيات على اقتحام قطاعات كان الرجال يسيطرون عليها. وحتى على الرغم من تزايد عدد النساء اللائي أصبحن العائل الرئيسي في أسرهن، يلزم بذل مزيد من الجهود لتغيير التصور النمطي للرجل على أنه العائل الرئيسي وللمرأة على أنها من تقدم الرعاية وأنها عائل ثانوي.

٩ - ويمكن للمدرسين، الذين يأتون بتحيزاتهم الجنسانية معهم إلى غرفة الدراسة، إدامة التنميطات الجنسانية. ويمكن أن تؤثر مواقفهم وتوقعاتهم المتعلقة بالبنات والبنين في غرفة الدراسة تأثيرا سلبيا على الاختيارات المهنية للبنات. وللتصدي لهذه القضية، يتزايد ترويج برامج تدريب المدرسيين لمبادئ المساواة بين الجنسين، وتتزايد مساعدة تلك البرامج على أن تظهر التنميطات على السطح، ويتزايد تزويدها لمعلمي المستقبل من الإناث والذكور بالمهارات اللازمة للحيلولة دون إدامة هذه التنميطات.

١٠ - وقد أفاد مشاركون كثيرون عن إحراز تقدم هام في تحقيق التعادل بين الجنسين في القيد في المدارس على جميع المستويات، وفي بعض البلدان أصبحت البنات الآن يتجاوزن البنين في معدلات إتمام الدراسة وأيضا في معدلات التحصيل. ومع ذلك، كثيرا ما تجد المرأة صعوبة في الحصول على عمل لائق يكفل حقوق العمال، ويوفر الحماية الاجتماعية، ويعزز الحوار الاجتماعي، وفي بعض الحالات اضطرت نساء تلقين تعليما على أعلى مستوى إلى الهجرة كيد عاملة غير ماهرة بحثا عن العمل. ويمكن أن يكون انتقال المرأة من التعليم إلى العمل اللائق صعبا بوجه خاص نتيجة لتفضيل أرباب العمل توظيف شبان بدلا من شابات. ويلزم جود إطار قانوني وسياساتي قوي لكفالة عدم التمييز ضد النساء في الأجر أو على أساس الزواج أو الحمل. وقد نفّذ بعض البلدان برامج لمساعدة المرأة على التفاوض بطريقة أفضل على عقود العمل وعلى الحصول على معدلات أجر أعلى.

١١ - ووجود سوق عمل خالية من أوجه انعدام المساواة ومن التمييز يمكّن المرأة من العمل على قدم المساواة مع الرجل. وفي هذا الصدد، لعب دورا هاما في زيادة فرص حصول المرأة على عمل لائق وجود قانون ينص على الحد الأدنى للأجور، وحكم ينص على دفع أجر متكافئ نظير العمل ذي القيمة المتكافئة، وأحكام بشأن الضمان الاجتماعي وسياسات وممارسات مراعية للأسرة، وتوافر مرافق رعاية الطفل، والقضاء على التحرش الجنسي في مكان العمل. ويمكن أن تكون زيادة سيطرة المرأة على أجرها بمثابة حافز إضافي يدفعها إلى السعي إلى العمل.

١٢ - ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لانتقال الشابات من التعليم إلى العمل وذلك لكفالة أن يكون تعليمهن مضاهيا لمطالب سوق العمل وأن يترجم إلى عمل لائق. وقد أثبت التدريب المهني والتدريب على المهارات المتعلقة بحساب الأعداد، ومعرفة القراءة والكتابة، والمهارات المستندة إلى الكفاءة والمتعلقة بـ ''الحياة الحقيقية'' فعاليتها في مساعدة المرأة على الانتقال إلى سوق العمل. ومع أن النساء والفتيات كثيرا ما يكتسبن بطريقة غير نظامية من خلال الحياة الأسرية والمجتمعية مهارات يمكن تسويقها، فإن هذه المهارات نادرا ما يُعترف بها كمؤهلات للعمل: ومن ثم يجب بذل جهود لاحتساب هذه المهارات وإعطاء شهادات لها. وتوخيا لإعداد النساء والفتيات لفرص العمل الجديدة، مثلا في الاقتصاد الأخضر، يلزم بذل جهود لتشجيع النساء والفتيات على السعي إلى التعليم والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا.

١٣ - وتشمل التدابير الفعالة الأخرى التي تتخذها البلدان لزيادة انتقال المرأة من التعليم إلى فرص العمل اللائق: الإجراءات الإيجابية وتخصيص حصص للمرأة في العمالة في القطاع العام، وإدخال تحسينات في البنية التحتية من أجل زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناطق الريفية؛ وتوافر موارد ومشورة مهنية على الإنترنت لمن يسعون إلى الحصول على عمل، والمدارس الصيفية؛ ومنح التدريب الداخلي؛ وبرامج توجيه من أجل النساء والفتيات. وقُدم تدريب أيضا لبناء مهارات المرأة التي تؤهلها للعمل في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ولتحسين فرص حصولها على تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدامها لها في قطاع الأعمال ومباشرة الأعمال الحرة، لا سيما في التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني.

١٤ - وقد اتُخذت خطوات لزيادة فعالية نظم التعليم وجعلها أكثر استجابة لشتى احتياجات المجموعات المختلفة من النساء والفتيات. فقد أُقيمت، على سبيل المثال، مراكز لتعليم الكبار بالتعاون مع منظمات غير حكومية ومجموعات دينية لتعزيز محو الأمية الوظيفية

في صفوف الفتيات والنساء غير المتعلمات اللائي يعشن في مناطق ريفية. ويلزم اتخاذ تدابير موجهة إضافية لمعالجة الشواغل المحددة للنساء اللائي ينتمين إلى الشعوب الأصلية، والأقليات الإثنية، والفتيات الحوامل والأمهات المراهقات، والأيتام، والفتيات اللائي يعشن في مؤسسات الرعاية، والنساء المحكوم عليهن بقضاء فترة عقوبة، والنساء ذوات الإعاقة. وهذه الفئات ستستفيد على وجه الخصوص من الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال لدعمها في أن تكون اختياراتها في مجالات اهتمامها واحتياجاتها وحقوقها هي اختيارات واعية، مما يفضي إلى تمكينها اقتصاديا.